

ولا يفرض لأكثر من واحد عليه ان يسكنها في دار مفردة
ليس فيها احد من اهله الا ان يجتاز ذلك وان كان له ولد
من غيرها فليس له ان يسكنه معها والزوج ان يمنع والديه
وولداه من غيرهما من الدخول عليه ولا يتعم من نظير
اليها وكلاهما اي وقت اختار ومن اعسر نفقة امراته لم يفرق
بينهما ويقال لها استدين عليه واذا غاب الرجل وله مال في يد
رجل يعرف به وبالزوجية فرض القاضي في ذلك المال نفقة
زوجة الغائب واولاد الصغار ووالديه واولاده البكر الذي
ويأخذ منها كقيلانها ولا يقضي بنفقة في مال غائب الا لهؤلاء
واذا قضى للقاضي لها بنفقة الاعسار ثم ايسر فاصمت ثمها نفقة
المؤسر واذا مضت مدة ولم ينفق الزوج عليها وطالبته ذلك ولا
شيء لها الا ان يكون القاضي فرضها بنفقة او صلح الزوج على
مقدارها فيقضى لها بنفقة ماضية فان مات الزوج بعد ما

تضي

قضى عليه بالنفقة ومضت شهر سفطت النفقة وكان ذلك ان
صارت الزوجة واذا اسلفها نفقة سنة ثم مات لم يسترجع منها
شيء وقال مجتنب لها نفقة ماضية وما بقي للزوج واذا تزوج
البدخلة فنفقة ما دين عليه يباع فيها واذا تزوج الرجل
امته فيبوهامولاها معه منزلا فعليه النفقة وان لم يبوهامولاها
فلا نفقة لها عليها ونفقة اولاد الصغار واجب على الاب لا
يشتركه في نفقة الزوجة احد فان كان الصغير جميعا فليس
عليه ان ترضعه ويستأجره الاب من ترضعه عندها
فان استأجرها وهي زوجة او معتددة لترضع ولدها لم يجز
وان انفقت عنه فاستأجرها على رضاعه جاز فان قال
استأجرها وجاء بغيرها فرضيت الام بمثل جرت الاجنبية كما
الام الحق وان التمس زيادة لم يجز الزوج عليها ونفقة
الصغير واجبه على امه وان خالفه في دينه كما تجب نفقة